

مؤشر PMI™ لبنك ساب SABB HSBC بالملكة العربية السعودية

مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) يسجل تحسناً في أوضاع التشغيل

النتائج الأساسية:

- الإنتاج يواصل الزيادة بمعدل ملحوظ
- نمو الطلبات الجديدة بأعلى مستوى في خمسة أشهر
- تسارع تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

الشركات زيادة في الأعمال المعلقة وأبلغ 10% منهم عن تراجع. شهد أداء الموردین مزيداً من التحسن خلال فترة الدراسة الأخيرة وبمعدل أقوى مما كان عليه خلال شهر فبراير. وطبقاً للأدلة المتواترة، جاء قصر المهل الزمنية مدفوعاً في جانب منه بتحسّن مواعيد السداد، وفي بعض الحالات، بتغيير الموردین. أظهرت بيانات شهر مارس زيادة أخرى في مستويات التوظيف لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط. وقد علقت الشركات بشكل عام على زيادة الأعمال الجديدة على أنها المحرك الرئيسي وراء الزيادة الأخيرة في أعداد العاملين.

شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة بأقوى معدل على مدار ستة أشهر في شهر مارس. واجه حوالي 17% من الشركات زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج في حين أبلغ 1% فقط عن وجود تراجع. ساهمت زيادة أسعار الشراء وتكاليف التوظيف في الزيادة الأخيرة في إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج. واستجابة لزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج، قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط بزيادة أسعار المنتجات خلال شهر مارس. في حين ارتفعت أسعار الإنتاج للشهر السابع على التوالي، وكان معدل تضخم الأسعار هامشياً فقط.

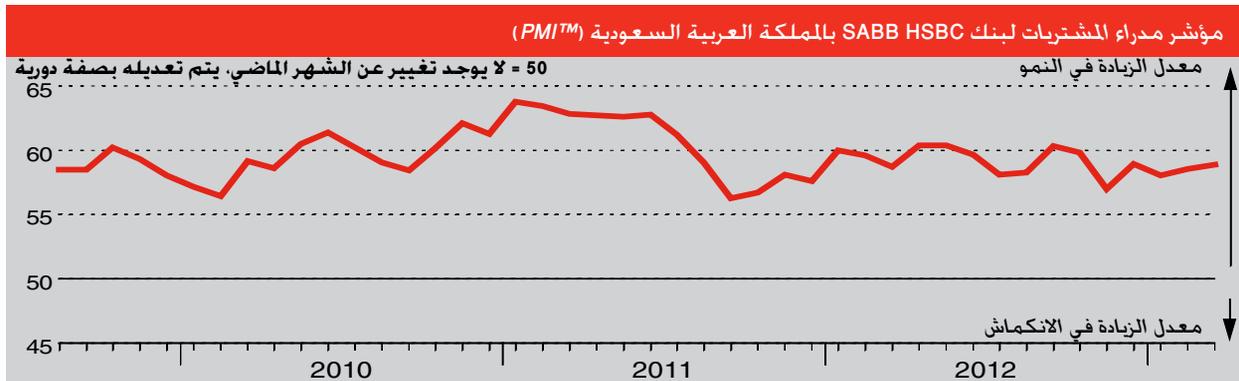
وشهدت أنشطة الشراء زيادة بأقوى معدل في ستة أشهر مدفوعة بزيادة الأعمال الجديدة. حيث أبلغ ثلث المشاركين تقريباً عن زيادة في حجم المشتريات. في حين أبلغ 5% فقط عن وجود تراجع. في الوقت ذاته، شهدت مستويات المخزون زيادة أيضاً لدى القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط. كانت هناك بعض الأدلة المتواترة على أن الزيادة جاءت مدفوعة بزيادة الأعمال المعلقة وزيادة الأعمال الجديدة.

قام البنك السعودي البريطاني "ساب" بنشر نتائج مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي للمملكة العربية السعودية SABB HSBC لشهر مارس 2013 - وهو عبارة تقرير شهري يصدره البنك ومجموعة HSBC. ويعكس هذا المؤشر الأداء الاقتصادي للشركات ومؤسسات القطاع الخاص السعودي غير المنتجة للنفط من خلال رصد مجموعة من المتغيرات تشمل: الإنتاج، والطلبات الجديدة، وتكاليف مستلزمات الإنتاج، وأسعار المنتجات، وحجم المشتريات، والمخزون، والتوظيف.

أشارت بيانات الدراسة الأخيرة إلى مزيد من التحسن القوي في مجمل أوضاع التشغيل لدى شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية. حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي الذي يتم تعديله دورياً 58.9 نقطة في شهر مارس. مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً عن قراءة شهر فبراير 58.5 نقطة. وقد شهدت أوضاع التشغيل تحسناً في كل شهر منذ البدء في جمع البيانات في شهر أغسطس 2009.

أبلغت شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتجة للنفط عن نمو قوي في الإنتاج خلال شهر مارس. وربطوا ذلك بزيادة حجم الأعمال الجديدة. وكانت زيادة حجم الطلبات مدفوعة بشكل رئيسي بالتحسن الاقتصادي المستمر والأوضاع السياسية، وذلك وفقاً لأعضاء اللجنة. كما شهدت الأعمال الجديدة نمواً بأقوى معدل في خمسة أشهر مع إبلاغ أكثر من نصف المشاركين عن زيادة في الأعمال الجديدة الواردة. كما شهدت طلبات التصدير الجديدة زيادة بمعدل قوي.

شهدت الأعمال المعلقة زيادة للشهر الثاني على التوالي خلال شهر مارس. إلا أن معدل تراكم الأعمال المعلقة ظل معتدلاً. وقد سجل حوالي 11% من



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) لمجموعة ساب SABB HSBC بالملكة العربية السعودية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/الاقتصاد في القطاع الخاص السعودي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردین ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit و شعار Markit وعلامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

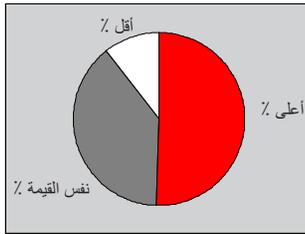
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



أظهرت بيانات شهر مارس زيادة أخرى في الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط. حيث سجل 5% فقط من أعضاء اللجنة تراجعاً في الإنتاج. في حين أشار 27% إلى زيادة وربطوا هذه الزيادة بزيادة الأعمال الجديدة. في حين كان معدل التوسع قوياً ومتماشياً مع بيانات شهر فبراير. وظل دون المتوسط العام للدراسة.

مؤشر الطلبات الجديدة

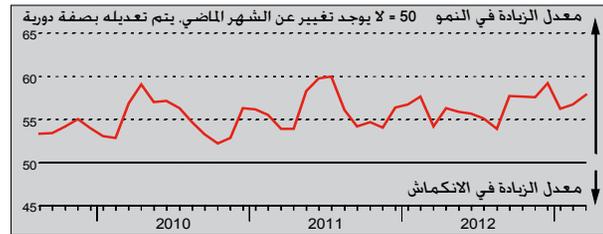
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العامل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الطلبات الجديدة لدى القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط زيادة قوية خلال شهر مارس. مع تسجيل أكثر من نصف المشاركين لوجود نمو في الأعمال الجديدة. حيث تسارع معدل التوسع عما كان عليه في فترة الدراسة السابقة. كما كان هو الأقوى في خمسة أشهر. كما ذكر أعضاء اللجنة التحسن المستمر في الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الطلبات الجديدة الواردة من الخارج لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتجة للنفط زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة. وظهر هذا واضحاً من خلال قراءة مؤشر طلبات التصدير الجديدة الذي يتم تعديله دورياً حيث جاءت أعلى من المستوى الجايد 50.0 نقطة الذي يفصل النمو من الانكماش. وطبقاً للادلة المتواترة. جاءت الزيادة في أعمال التصدير مدفوعة بشكل رئيسي بتحسين أوضاع السوق.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت مستويات الأعمال المعلقة لدى القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط زيادة للشهر الثاني على التوالي خلال شهر مارس. ولكن معدل تراكم الأعمال ظل معتدلاً. وحيث تم الإبلاغ عن زيادة في الأعمال المعلقة. ربطت بعض الشركات هذه الزيادة بزيادة الطلبات الجديدة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط إلى تحسن في مواعيد تسليم الموردين خلال شهر مارس. حيث أشار حوالي 11% من المشاركين إلى تحسن أداء الموردين. في حين واجه 2% فقط طولاً في المهل الزمنية المستغرقة في التسليم. وكان تحسن مواعيد السداد وتغيير الموردين من بين أسباب تحسن مواعيد التسليم التي ألقى الشركات الضوء عليها.

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



كما هو الوضع على مدار معظم تاريخ الدراسة حتى الآن، ارتفع عدد أعداد العاملين لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط خلال شهر مارس. وذكرت زيادة الأعمال الجديدة على أنها السبب الرئيسي خلف الزيادة الأخيرة في مستويات التوظيف. في حين أن معدل خلق الوظائف الجديدة كان أعلى قليلاً من المسجل خلال شهر فبراير، إلا إنه جاء دون المتوسط العام لسلسلة الدراسة.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط بزيادة أسعار منتجاتها خلال شهر مارس. وشهدت أسعار المنتجات زيادة للشهر السابع على التوالي، وإن كان ذلك بأبطأ وتيرة خلال فترة التضخم الحالية، وحيث تم الإبلاغ عن زيادة، ربطت بعض الشركات هذا بزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

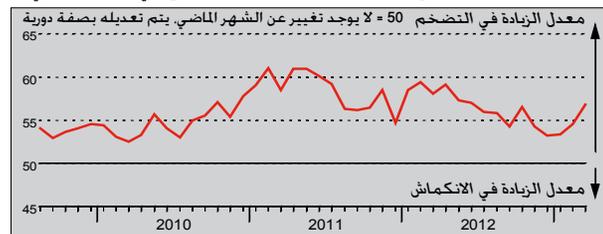
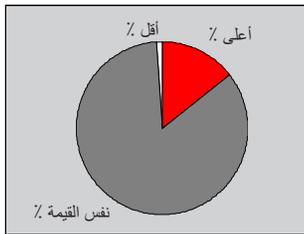
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط في الزيادة خلال شهر مارس. حيث تسارع معدل التضخم عما كان عليه في فترة الدراسة السابقة، كما كان هو الأقوى في ستة أشهر. سجل حوالي 17% من أعضاء اللجنة زيادة في إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج، في حين أشار 1% فقط إلى وجود تراجع.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر أسعار الشراء الذي يتم تعديله دورياً قراءة أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة خلال شهر مارس. مشيراً إلى زيادة أخرى في أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط. كان معدل تضخم أسعار الشراء هو المعدل الأقوى منذ شهر يونيو 2012، وقد ربط أعضاء اللجنة هذا بشكل عام بالضغط التضخمي العامة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت تكاليف الأجور التي يتم دفعها للموظفين زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة وقد تصاعد معدل تضخم تكاليف التوظيف عما كان عليه في شهر فبراير ووصل إلى أقوى معدل له منذ شهر سبتمبر 2012. أبلغ حوالي 6% من المشاركين إلى زيادة متوسط الأجور، في حين لم يبلغ أحد عن وجود تراجع. كانت هناك بعض الأدلة المتواترة على أن الزيادة الأخيرة جاءت مدفوعة بالقوانين الأخيرة المتعلقة بالحد الأدنى للأجور.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت أنشطة الشراء لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنظف زيادة خلال شهر مارس. ووصل معدل الزيادة إلى أقوى معدل خلال ستة أشهر. أبلغ ثلث المشاركين تقريباً عن زيادة في حجم المشتريات. في حين أبلغ 5% فقط عن وجود تراجع. كانت زيادة الأعمال هي المحرك الرئيسي للزيادة الأخيرة. وفقاً لما أوردته أعضاء اللجنة.

مؤشر المخزون من المشتريات

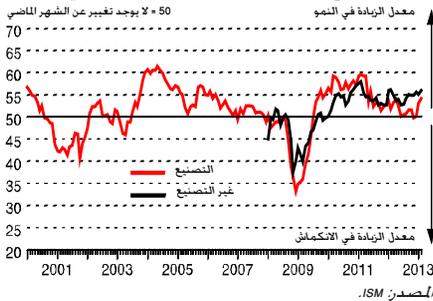
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



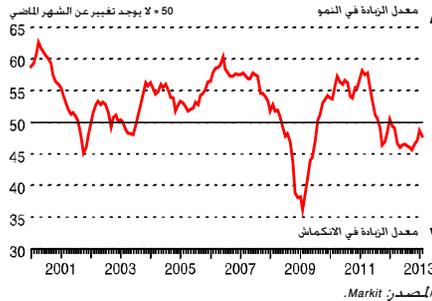
شهدت مستويات المخزون لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنظف زيادة قوية خلال شهر مارس. وقد تسارع معدل تراكم المخزون عما كان عليه في شهر فبراير. وكان الأسرع في خمسة أشهر. وكانت زيادة الأعمال المعلقة والأعمال الجديدة هي الدافع الذي أدى إلى قيام الشركات بزيادة مخزون مستلزمات الإنتاج.

مؤشرات PMITM الدولية

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



المؤشر المركب لمنطقة اليورو



الاقتصاد العام الإماراتي



أظهرت أحدث البيانات من معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع تراجعاً في الأوضاع التشغيلية في قطاع الصناعات خلال شهر فبراير. مع تسجيل مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) المعني 54.2 نقطة. بارتفاع عن قراءة شهر يناير 53.1 نقطة. تم الإبلاغ عن نمو في القطاع غير الصناعي. تسجيل المؤشر الرئيسي أعلى قراءة في 12 شهر مسجلاً 56.0 نقطة. بزيادة عن القراءة المسجلة خلال فترة الدراسة السابقة والتي توقفت عند 55.2.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) المركب لمنطقة اليورو نقطة في شهر فبراير. بانخفاض عن قراءة شهر فبراير 47.9 نقطة وأظهر قوة التراجع في نشاط العمل. مقارنة بإجاه التحرر الذي كان واضحاً خلال الشهور الثلاثة وصولاً إلى شهر يناير. وعلى الرغم من ذلك. ظل معدل التراجع أقل حدة من المسجل خلال الشهور التسع السابقة وصولاً إلى شهر يناير.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنظف - سجل 55.4 نقطة في شهر فبراير. بارتفاع طفيف عن شهر يناير 55.0 نقطة مشيراً إلى تحسن آخر قوي في أوضاع التشغيل في الإمارات العربية المتحدة. كانت القراءة الأخيرة هي ثاني أعلى قراءة في 21 شهراً.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMITM) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد المملكة العربية السعودية. بما في ذلك التصنيع. والخدمات. والإنشاء. والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC). بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المنوية التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3 الإنتاج - 0.25 التوظيف - 0.2. ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشرات مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية. وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير. والأقل من 50 إلى الانخفاض. لا تقم Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول. في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMITM) لشركة HSBC SABB المملكة العربية السعودية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر. النسخ. أو التوزيع. أو النشر. أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تحمل مجموعة Markit أي مسؤولية. أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير. أو أي أخطاء. أو حالات عدم الدقة. أو حالات الحذف. أو تأخير للبيانات. أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة. أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر «Purchasing Managers' IndexTM» و«PMITM» علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.